والاطباء والمعلمين وغيرهم الى فريقين ، أيد الاول الاندماج مع فرنسا ، فيما عارض الثاني الاندماج معها ، وقد تطور الاخير الى حزب عرف بـ (الحزب الاصلاحي) برئاسة الامير خالد .

نشأة وتطور الحركة الوطنية الجزائرية : -

أ - دور الأمير خالد في الحركة الوطنية : -

كان الامير خالد واحداً من احفاد الامير عبد القادر الجزائري ، الذي كان قد لمع أسمه بوصفه احد القادة الجزائريين الذين قاوموا الاستعمار الفرنسي مقاومة بطولية لفترة طويلة من الزمن .

كان خالد في بداية الامر ضابطاً في الجيش الفرنسي ، وشكل غداة الحرب العالمية الاولى وفداً من الضباط الجزائريين العاملين في صفوف الجيش الفرنسي ، وسافر الى باريس لكي يناشد مؤتمر الصلح الذي كان منعقداً فيها منح الجزائر حق تقرير المصير . لكن جهود خالد باءت بالفشل ، ولم يكن حظه أفضل من حظ الوفد المصري . وعاقبته السلطات الفرنسية بأن احالته على التقاعد .

اغتنم الامير خالد فرصة الانتخابات البلدية التي جرت في الجزائر العاصمة في كانون الأول عام ١٩١٩ ، تنفيذاً لمقررات شباط الاصلاحية ، في تأسيس الحزب الاصلاحي . وكان برنامجه يقوم على المناداة بتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين . وان يمثل الجزائريون في المجلس الوطني الفرنسي ، وتأسيس جامعة في الجزائر ، وتطبيق التعليم الالزامي ، ومساواة كافة السكان امام القانون .

حظي هذا البرنامج بترحيب من قبل الشعب العربي في الجزائر ، فيما عارضه المستوطنون الفرنسيون واعوانهم .

جدد الامير خالد ، إبان الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي ميليران الى الجزائر في ربيع عام ١٩٢٢ ، مطالبة الشعب باطلاق الحريات المدنية ، والسماح للجزائريين بتسنم كل المناصب دون قيد او شرط .

وبالرغم من طابع الاعتدال الذي كان يسود هذه المطالب، كان رد فعل السلطات الفرنسية عليها عنيفاً. إذ قررت في عام ١٩٢٣، ابعاد الامير خالد من الجزائر، فأتجه الى فرنسا، حيث شرع في اجراء اتصالات فيها مع الجزائريين، ومع غيرهم من ابناء المغرب العربي، وكذلك مع المبعدين السياسيين من المستعمرات الفرنسية الاخرى. كما عقد عدة مؤتمرات في العاصمة الفرنسية في عام ١٩٢٤، أدان فيها السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر. وأستغل الامير خالد فرصة قيام حكومة يسارية في فرنسا في عام ١٩٢٤، لتجديد مطالبه. لكن جهوده باءت بالاخفاق ايضاً. بل أنه أبعد ثانية من فرنسا، بحجة تعاونه مع الامير عبد الكريم الخطابي، في تأسيس نظام جمهوري في الجزائر. فغادرها الى مصر. لكن اقامته فيها لم تستمر طويلاً. إذ سرعان ما قدم الى محكمة القنصلية الفرنسية في القاهرة في آب عام ١٩٢٥، بتهمة حيازته على جواز سفر مزيف، ومحاولته الهرب الى ايطاليا. فأبعد الى سوريا، وبقي فيها حتى وفاته عام ١٩٣٦. وهكذا انتهى دور الامير خالد في عام ١٩٢٥، ولم يعد عاملاً مؤثراً في الحركة الوطنية.(٠) وترتب على ذلك تلاشي نشاط الحزب الاصلاحي تدريجياً.

ذكرنا سابقاً أن فرنسا عمدت بعد فترة وجيزة من صدور القرارات الاصلاحية في شباط عام ١٩١٩، الى خرقها، وزادت على ذلك بأن اتخذت عدداً من الاجراءات التي من شأنها القضاء على الحركة الوطنية، وتقييد الحريات، ابتداءً من ابعاد الامير خالد من الجزائر في عام ١٩٢٣، ومروراً بفرض قيود في عام ١٩٢٤ للحد من هجرة الجزائريين الى فرنسا في عام ١٩٢٤، وانتهاءً بتأسيس نوع من (محاكم التفتيش) في الجزائر لمحاكمة رجال الحركة الوطنية، بتهمة اخلالهم بالأمن، وتعاونهم مع جهات أجنبية.

ب ـ انتقال نشاط الحركة الوطنية الى فرنسا :ـ

وجدت الحركة الوطنية الجزائرية ـ ازاء سياسة القمع التي كانت تتبعها السلطات الفرنسية ضدها ـ نفسها امام خيارين. الاول هو ان تمارس نشاطها سراً. والثاني، ان تنتقل الى فرنسا، حيث تتمتع فيها بقسط أوفر من حرية العمل. وكان ان لجأت الى الخيار الثاني. وقد شجعها على هذا وجود اعداد كبيرة من الجزائريين في فرنسا من العمال والجنود المسرحين، والطلبة. وكذلك لوجود الاحزاب اليسارية فيها.

قصد رجال الحركة الوطنية فرنسا ، حيث أسسوا فيها عدداً من التنظيمات السياسية ، وعقدوا مؤتمرات صحفية ، واصدروا صحفاً وطنية . وقد تعاونوا في البداية مع اشقائهم من رجال الحركة الوطنية في المغرب ، ضمن لجنة الدفاع عن شمال افريقيا ، التي تحولت في عام ١٩٢٦ ، الى حزب نجم شمال افريقيا .

ج ـ حزب نجم شمال افريقيا :ـ

ضم حزب نجم شمال افريقيا في باديء الامر ، اعضاءً جزائريين ومغاربة وتونسيين ، لكنه تحول فيما بعد الى حزب جزائري صرف . وقد منحت رئاسة الحزب الفخرية الى الامير خالد . وكان هدف الحزب العمل من أجل استقلال المغرب العربي كله .

وتألفت قواعده من العمال ، والجنود السابقين ، والطلاب . وقدر عدد الاعضاء العاملين في الحزب في عام ١٩٢٨ بحوالي (٣٥٠٠) عضو . وانصبت نشاطات الحزب على عقد الندوات ، واصدار المنشورات والصحف . وغدت الاخيرة ـ بالنظر للقيود الشديدة التي كانت تفرضها السلطات الفرنسية ضد نشاط الحزب ـ وسيلته الوحيدة في الاتصال بالجزائريين . وقد اصدر الحزب صحيفة (الاقدام الباريسي) وكانت تصدر مرة في الشهر وباللغتين العربية والفرنسية . واوقفت السلطات الفرنسية هذه الصحيفة عن العمل ، بحجة انها تعمل على تهديد الاستقرار في المغرب العربي . وعاود حزب نجم شمال افريقيا اصدارها تحت أسم جديد هو (الاقدام الشمال افريقي) .

وجدير بالذكر ان حزب نجم شمال افريقيا ، كان قد حظي لدى تأسيسه بدعم من الحزب الشيوعي الفرنسي ، ثم ما لبث الاخير ان غير موقفه من الحزب الاول لتصديه للمحاولات التي كان يقوم بها الحزب الشيوعي الفرنسي بهدف احتوائه .

أصر حزب نجم شمال افريقيا على تأكيد هويته الوطنية المستقلة ، وترجم ذلك بصورة عملية عندما ساهم في المؤتمرالذي دعت اليه (الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري) في بروكسل عام ١٩٢٧ ، وحضرته وفود عن اسيا وافريقيا واوربا وامريكا . وقد قدم الحزب الى المؤتمرمذكرة تضمنت ، اضافة الى مطالب اخرى ، دعوته الى منح الجزائر الاستقلال التام .

شرع حزب نجم شمال افريقيا طيلة الفترة بين سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٩ بتوزيع منشورات ناشد فيها ابناء المغرب العربي مواصلة النضال ، وتشكيل جبهة موحدة ضد المستعمرين . وازاء هذا الموقف قررت السلطات الفرنسية حل الحزب في عام ١٩٢٩ . (١١) واوقفت صحيفته عن الصدور .

ولكن قادة الحزب لم يقفوا مكتوفي الايدي ، بل تحولوا الى العمل السري ، فأصدروا في عام ١٩٣٠ صحيفة بأسم (الأمة) . واعادوا تأسيس الحزب تحت أسم جديد هو (نجم افريقيا الشمالية المجيد) في عام ١٩٣٢ . وقد قدم هؤلاء الى المحاكم في عام ١٩٣٤ بتهم منها اعادة تأسيس حزب محظور ، وتحريض الجنود الجزائريين على الثورة ، ونشر دعايات من شأنها ان تقود الى الفوضى . وصدرت احكام ضدهم تقضي بالسجن ، وبدفع غرامات مالية .

وغير حزب نجم شمال افريقيا أسمه مرة اخرى ، فصار يُعرف بأسم (الاتحاد الوطني لمسلمي الشمال الافريقي) ، بل أنه نجح في ابطال قرار حله . إذ اصدرت محكمة النقض والابرام قراراً في عام ١٩٣٥ ، ألغت بموجبه قرار حل حزب نجم شمال افريقيا ، وقد استندت في قرارها هذا الى أن (نجم شمال افريقيا) ما هو إلا تنظيم نقابي . وبناء على هذا أخلي سراح قادة الحزب وعادوا الى مواصلة نشاطهم في العام نفسه . لكن لم يمض سوى اربعة اشهر على اطلاق سراحهم حتى عادت السلطات الفرنسية الى ملاحقتهم ، ونجحت بالفعل في توقيف اثنين من قادته ، فيما أفلح ثالث وهو مصالي الحاج في الهرب الى سويسرا فمكث فيها حتى عام ١٩٣٦ .

د ـ دور مصالي الحاج في الحركة الوطنية الجزائرية : ـ

سمحت حكومة الجبهة الشعبية التي تولت زمام الحكم في فرنسا في عام ١٩٣٦ بعودة مصالي الى فرنسا . فعاد اليها وبدأ يتعاون مع حكومة الجبهة الشعبية ، إلى حد أنه أسهم مع عدد من انصاره في الدعاية لها ابان الحملة الانتخابية . وكان يدعو خلالها الى نصرة قضايا المغرب العربي وسوريا ومصر وفلسطين . أعد مصالي مذكرة ضمنها مطالب الشعب العربي في الجزائر عرفت بـ (دفتر مطالب الشعب العربي في الجزائر) ، ورفعها الى الحكومة الفرنسية الجديدة ، ثم غادر مصالي فرنسا في طريقه الى الجزائر ليستأنف نشاطه فيها . (١٢)

وكانت الجزائر تشهد في هذه الآونة ، العديد من المظاهرات ، اشترك فيها العمال والفلاحون ، وكان العمال يطالبون بمساواتهم مع العمال الفرنسيين ، فيما طالب الفلاحون بالأرض . وقد اتسمت المظاهرات في بعض المناطق بطابع العنف ، إذ نشبت اصطدامات بين الجزائريين وبين المستعمرين الفرنسيين في العديد من المدن ، وأسفرت عن وقوع خسائر كبيرة في صفوف المتظاهرين . ووصلت المظاهرات الى ذروتها في تموز عام ١٩٣٦ ، عندما وصل عدد المتظاهرين الى (٤٠) ألف متظاهر ، ولم تخف حدة المظاهرات إلا في كانون الاول عام ١٩٣٦ .(١٣)

هـ ـ حل حزب نجم شمال افريقيا : ـ

لم تمض سوى فترة قصيرة على وصول مصالي الى الجزائر ، حتى عم نفوذه الأوساط العمالية فيها . وكان مصالي قبل ذلك قد نجح في كسب العمال الجزائريين في فرنسا الى صفه . بل ان نفوذ مصالي امتد حتى شمل اوساطاً اخرى من الشعب .

اقلقت شعبية مصالي بال حكومة الجبهة الشعبية ، وادركت الاخيرة ضرورة وضع حد لنشاط مصالي . فأصدرت قراراً في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣٧ ، حلت بموجبه حزب نجم شمال افريقيا .

و ـ حزب اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين : ـ

كذلك تشكل حزب آخر في الجزائر العاصمة بأسم (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين) في ١١ أيلول عام ١٩٢٧ . وكانت البداية الاولى لتأسيس الحزب في عام ١٩١٩ ، عندما دب الخلاف في صفوف جماعة النخبة ، في أعقاب الانتخابات البلدية التي جرت في اواخر عام ١٩١٩ ، وانقسمت النخبة بالتالي ، وكما اسلفنا ، الى فريقين هما ، اقلية رفضت دمج الجزائر بفرنسا ، واكثرية وافقت على الدمج . وقد تطور الفريق الاخير الى حزب (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين) . وتبنى هذا الحزب سياسة مهادنة الفرنسيين . وكان برنامجه يقوم على حمل فرنسا على احترام الحضارة العربية ، ونبذ سياسة التمييز العنصري ، وتحقيق المساواة بين الجزائريين والمستوطنين الفرنسيين في الحقوق السياسية ، وتحويل المجتمع الجزائري الى مجتمع

عصري ، وفتح ابواب المدارس الفرنسية بوجه الجزائريين . ولم يكن هذا الحزب يعارض تحويل الجزائر الى مقاطعة فرنسية . وكان يصدر صحيفة بأسم (التقدم) .

لم يحظ حزب (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين) بتأييد واسع من الشعب العربي في الجزائر ، وفشل في تحقيق اهدافه بالرغم من انها كانت اهدافاً متواضعة . وقد زاد من ضعفه ، النجاح الذي احرزه حزب نجم شمال افريقيا ، وظهور جمعية العلماء الجزائريين .

حاول حزب (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين) أن ينهج سياسة جديدة من شأنها رد الاعتبار اليه . فبدأ باصدار صحيفة جديدة بأسم (الشاب الجزائري) في عام ١٩٣١ ، وشكل قيادة جديدة له تمثلت في عباس فرحات ، وابن جلول .(١١) واخذ الحزب يشن بقيادة الاخير حملات قوية ضد المظالم الاجتماعية والسياسية . وارسل العديد من الوفود الى باريس للمطالبة بحقوق الجزائر ، ونتيجة لهذا ، عاد الجزائريون الى الالتفاف حول حزب اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين .(١٥)

ز ـ جمعية العلماء الجزائريين : ـ

تأسست هذه الجمعية في عام ١٩٣١ ،(١٦) ولو ان المحاولات الاولى لتأسيسها ترجع حسب احدى الروايات الى عام ١٩٢٤ . وقد توزع نشاطها على ثلاثة ميادين هي : الميدان الديني ، والميدان الاجتماعي ، والميدان السياسي .

ففي الميدان الاول ، كانت الجمعية تعمل على نشر الاسلام ، وابعاد الشؤون الدينية عن تدخل الادارة الفرنسية ، ومحاربة البدع والخرافات .

وفي الميدان الاجتماعي والثقافي ، عملت على تأسيس العديد من المدارس . وكانت هذه المدارس تولي عناية خاصة بتدريس تاريخ الجزائر ، وتاريخ الامة العربية ، وابراز مآثرها . وقدر عدد المدارس التي أنشأتها الجمعية بما يزيد على (١٥٠) مدرسة ، ناهز عدد تلاميذها (٥٠) ألف تلميذ . وكادت هذه المدارس تكون الوحيدة التي تعلم اللغة العربية . وقد تعرضت الى اضطهاد شديد على أيدي السلطات الفرنسية .(١٧)

اما على الصعيد السياسي، فقد دعت الجمعية إلى الحفاظ على الشخصية الجزائرية. وعارضت بشدة دمج الجزائر مع فرنسا. وكان اسلوبها في العمل يقوم على التثقيف والاقناع.(٤٨) وقد أسست عدداً من النوادي، كما أصدرت صحيفة بأسم (النجاح)، علاوة على عدد من المجلات، مثل مجلة (الشهاب) وكانت تصدر اسبوعياً.

ح ـ حزب الشعب الجزائري :ـ

كان رد مصالي على قرار الحكومة الفرنسية بحل حزب (نجم شمال افريقيا)، ان أسس في ١١ آذار عام ١٩٣٧ حزباً جديداً عرف بـ (حزب الشعب الجزائري). شرع مصالي في شن حملات ضد السياسة الفرنسية، وضد الاتجاهات التي كانت تؤيد دمج الجزائر مع فرنسا. ونال الحزب تأييداً كبيراً من قبل الشعب. نظم حزب الشعب الجزائري مهرجاناً عاماً في الجزائر العاصمة في ١٤ تموز عام ١٩٣٧، ورفع فيه الشباب العلم الجزائري، كما حملوا لافتات كتب عليها (الارض للفلاح) و (اللغة العربية لغتنا الرسمية).(٤٩)

كان رد فعل السلطات الفرنسية على هذا النشاط عنيفاً، إذ اعتقلت مصالي مع عدد من رفاقه في قيادة الحزب. وحكم على مصالي بالسجن لمدة عامين. وارتبط انتهاء مدة محكوميته بنشوب الحرب العالمية الثانية، لذا لم يطلق سراحه، بل ان السلطات الفرنسية اتخذت من الحرب ذريعة لكبت كل شكل من اشكال النشاط الوطني في الجزائر.(٥٠)

وجدير بالذكر، ان ابن جلول نجح في عقد مؤتمر ضم اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين، وجمعية العلماء الجزائريين في ٧ حزيران عام ١٩٣٧، بهدف السعي لاتخاذ موقف موحد ازاء المشروع الذي طرحته حكومة الجبهة الشعبية، والذي عُرف بمشروع فيوليت. وكان يقضي بالتوسع في منح حق الانتخاب للجزائريين تمهيداً لادماجهم مع فرنسا. وقد هاجم مصالي المؤتمر، وندد بمشروع فيوليت، وأصر على ضرورة العمل من اجل استقلال الجزائر.

ولعل من المفيد ان نشير، الى ان المؤتمر خرج ببعض من المقررات التي لم تكن تختلف في جوهرها عن مشروع فيوليت. كان بينها اجراء الانتخابات في

صندوق انتخابي مشترك بين الجزائريين والمستوطنين الفرنسيين ، والغاء القوانين الاستثنائية نهائياً . والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في الجزائر .

وقد حمل وفد يمثل المؤتمر هذه القرارات الى باريس ، لكن البرلمان الفرنسي رفض الموافقة عليها . وهكذا خابت مساعي المؤتمر ، ودفعت هذه الخيبة الحركة الوطنية الى ان تشدد من نضالها وتؤكد على مبدأ الاستقلال التام عن فرنسا .(٥١)

ط ـ الجزائر ابان الحرب العالمية الثانية : ـ

اغتنمت الحكومة الفرنسية فرصة اندلاع الحرب العالمية الثانية ، للقضاء على النشاط الوطني في الجزائر . واصدرت السلطات الفرنسية قراراً حلت بموجبه حزب الشعب الجزائري ، واوقفت صحيفتيه وهما (الأمة) و (البرلمان الجزائري) عن الصدور . وهكذا اضطر الحزب الى ان يلجأ الى العمل السري .

وعندما هُزمت فرنسا في عام ١٩٤٠ ، خضعت الجزائر لحكومة فيشي . وقد اتخذت هذه الحكومة موقفاً مناهضاً من الحركة الوطنية ، تمثل في اصدارها حكماً على مصالي الحاج يقضي بسجنه مدة ستة عشر عاماً . وبنفيه عقب انقضاء فترة محكوميته مدة عشرين سنة ، وبمصادرة املاكه . كذلك اصدرت احكاماً اخرى على غيره من قادة الحركة الوطنية .

وبعدما اعاد الحلفاء سيطرتهم على الجزائر منذ ٨ تشرين الثاني عام ١٩٤٢ ، أخلوا سراح المعتقلين السياسيين الفرنسيين ، في حين أبقوا قادة الحركة الوطنية الجزائرية في سجونهم ، رغماً عن الدعايات التي كانوا يروجونها ، من انهم يقفون الى جانب الشعوب في نضالها من اجل الحرية .(٥٢)

وخلال الفترة التي كان مصالي معتقلاً فيها ، برز اسم عباس فرحات ، كواحد من الزعماء الذين تولوا الدفاع عن حقوق الشعب العربي في الجزائر .

كانت القيادة العسكرية الفرنسية قد اصدرت ابان الحرب نداءاً موجهاً الى الجزائريين ، دعتهم فيه الى الاشتراك في الحرب الى جانبها ضد قوات المحور ، والى الانخراط في الجيش الفرنسي . واستغل فرحات عباس هذه الفرصة في اجراء اتصالات مع القيادة الفرنسية بصدد مستقبل الجزائر . فرفع مذكرة اليها في ٢٠

كانون الاول عام ١٩٤٢ ، لكن القيادة الفرنسية ، رفضت الاجابة عليها ، بحجة انها كانت موجهة الى قيادات قوات الحلفاء عموماً ، وليست موجهة الى القيادة الفرنسية . وكذلك لانها كانت تتسم بلهجة تهديدية .

وقدم فرحات عباس مذكرة اخرى في الشهر نفسه ، ابدى فيها استعداد بلاده للمشاركة في الحرب الى جانب فرنسا حتى تحقيق النصر ، شريطة ان تقدم فرنسا من جانبها ضمانات كافية تتعهد فيها بالقيام باصلاحات في الجزائر ، واقترح عقد مؤتمر بهدف اعداد لائحة بالاصلاحات المنشودة . وقد رفضت القيادة الفرنسية هذه المذكرة أيضاً .

وعلى اية حال ، ادركت السلطات المدنية الفرنسية ضرورة تغيير موقفها من الجزائر . فاقترحت على فرحات عباس ان يقدم مذكرة الى المقيم العام ، عرفت فيما بعد بأسم (بيان الشعب الجزائري) ، وتم اعدادها في شباط عام ١٩٤٣ ، ورُفعت الى السلطات الفرنسية في الشهر التالي . وقد تضمن البيان تنديداً بالسياسة الاستعمارية الفرنسية ، ودعوة فرنسا الى منح الجزائر حق تقرير المصير . رفضت السلطات الفرنسية البيان ، واعتقلت اولئك الذين كانوا وراءه مثل فرحات عباس ، وسايح عبد القادر . وكان الاخير رئيساً لـ (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين) ، وقد اعلن عن مقاطعة اجتماعات المجلس المحلي الجزائري احتجاجاً على قرار اعتقاله .

واستجابة لضغط الحركة الوطنية ، اضطر ديجول الذي كان رئيساً لـ (اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني) الى اجراء بعض الاصلاحات في الجزائر ، مثل التوسع في منح حقوق المواطنة الفرنسية الى الجزائريين ، وزيادة نسبة تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية الجزائرية ، واعلان المساواة بين الجزائريين وبين المستوطنين الفرنسيين امام القانون . وكانت هذه الاصلاحات ، اصلاحات ثانوية تندرج في اطار سياسة دمج الجزائر بفرنسا ، ولذلك قوبلت بفتور شديد من لدن الجزائريين ، وتعرضت الى انتقادات عنيفة من قبل فرحات عباس ، ومصالي الحاج .

ي ـ جمعية اصدقاء البيان والحرية : ـ

استقر رأي الاطراف الوطنية في الجزائ على ضرورة رص صفوفها وتوحيد قواها في جبهة واحدة . وهكذا تشكلت جمعية بأسم (جمعية اصدقاء البيان والحرية)

في ١٤ آذار عام ١٩٤٤ ، من جمعية العلماء الجزائريين ، وحزب الشعب ، وفرحات عباس الذي كان قد أخلي سبيله . ونص برنامج الجمعية على تأسيس جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا في اتحاد فيدرالي ، والغاء امتيازات الطبقات العليا والاقطاعيين من الجزائريين والفرنسيين . وقد لقيت الجمعية تأييداً من قبل الشعب ، بدليل ان عدد اعضائها وصل الى حوالي نصف مليون عضو .(٣)

أقض تأسيس (جمعية اصدقاء البيان والحرية) مضاجع السلطات الفرنسية . فعزمت على القضاء عليها . وقد استغلت هذه السلطات مناسبة الاحتفالات بانتصار الحلفاء في الحرب في ٨ مايس عام ١٩٤٥ ، لتنفيذ مخططها . وكان الجزائريون قد انتهزوا هذه الفرصة للتعبير عن رغبتهم في التمتع بتلك المباديء التي ادعى الحلفاء أنهم حاربوا من أجلها . فنظموا مظاهرة سلمية في مدينة سطيف الواقعة شمال قسنطينة في ٨ مايس عام ١٩٤٥ ، رفعوا خلالها العلم الجزائري ، ولافتات تطالب بالاستقلال ، وتندد بالاستعمار ، وتدعو الى اطلاق سراح مصالي الحاج . وانقضت الشرطة الفرنسية على التظاهرة فتحولت الى مذبحة مروعة راح ضحيتها الالاف من المواطنين .(٤) وأعلنت السلطات الفرنسية الاحكام العرفية ، وحلت جمعية (اصدقاء البيان والحرية) ، وقامت بحملة اعتقالات واسعة شملت كبار قادة الحركة الوطنية بمن فيهم فرحات عباس ، ورئيس جمعية العلماء الجزائريين ، وقادة حزب الشعب الجزائري . وقد تجاوز عدد المعتقلين (٤٥٠٠) معتقل . وصدرت احكام قاسية على بعضهم . فقد نفذ حكم الاعدام في حوالي (٩٠) منهم ، كما حكم على (٦٤) منهم بالسجن مدى الحياة .

استمرت السلطات الفرنسية في اتباع سياسة الكبت حتى عام ١٩٤٦ ، عندما اصدرت عفواً عاماً عن الزعماء الجزائريين ، في اعقاب القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في عام ١٩٤٦ ، القاضي بعودة الحياة الطبيعية الى فرنسا ، والتمهيد لوضع دستور جديد لها .

وهكذا عادت الحركة الوطنية من جديد ، لاستئناف نشاطها . فتشكل حزبان في الجزائر في عام ١٩٤٦ الاول هو (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) ، برئاسة فرحات عباس . والثاني هو (حزب انتصار الحريات الديمقراطية) برئاسة مصالي الحاج ، ولو ان اسم الحزب الاخير ، لم يكن اكثر من واجهة لحزب الشعب الجزائري الذي ظل يعمل في الخفاء .

لم يطرأ تغيير جوهري على سياسة فرنسا ازاء الجزائر عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد نص دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة، الذي صدر في ١٠ تشرين الاول عام ١٩٤٦، على ان الجزائر جزءٌ من فرنسا. كذلك أورد النظام الذي اصدرته الحكومة الفرنسية في ٢٠ ايلول عام ١٩٤٧، الخاص بالجزائر، النص نفسه. وكان مما تضمنه هذا النظام الدعوة الى تأسيس مجلس محلي مختلط يتألف من (١٢٠) عضواً نصفهم من الفرنسيين، ونصفهم الاخر من الجزائريين، تقتصر مهمته على مناقشة ميزانية الجزائر. وكذلك اعتبار اللغة العربية، لغة رسمية ثانية في الجزائر، وفتح المناصب العسكرية والمدنية امام سكان الجزائر على السواء.(٥٥)

تجاهلت السلطات الفرنسية الكثير من مواد النظام انف الذكر، فبقيت حبراً على ورق. فعلى سبيل المثال، ظلت الوظائف مقصورة على الفرنسيين. كما لم يراع استخدام اللغة العربية كلغة رسمية. وقد برع الفرنسيون بوجه خاص في عملية تزوير انتخابات المجلس المحلي الجزائري، وانتخابات الجمعية الوطنية، لصالح النواب الموالين لها، وغدا هذا التزوير مضرب المثل.(٥٦) وبهذه الطريقة أقصيت الاحزاب الوطنية عن المجالس التشريعية، او قُلص نفوذها فيها. ومما زاد في ضعف هذه الاحزاب معاناة بعضها من انقسامات داخلية كتلك التي حدثت في صفوف حزب انتصار الحريات الديمقراطية.(٥٧)

واصلت السلطات الفرنسية سياسة اضطهاد الجزائريين، فقد شنت القوات الفرنسية طيلة الفترة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥١ غارات على كثير من القرى الجزائرية، بحجج واهية، مثل التفتيش عن جندي هارب، او ملاحقة احد المجرمين. وقامت خلال ذلك بأعمال نهب وحرق وهتك اعراض.

ك ـ الحركة الوطنية تبادر الى الرد على سياسة فرنسا التعسفية :ـ

أدت سياسة فرنسا القمعية ـ سالفة الذكر ـ الى نفاذ صبر الحركة الوطنية، فبدأت تفكر في اتباع اسلوب جديد ضد فرنسا الا وهو اعلان الثورة المسلحة. ففي عام ١٩٥٠، اعد حزب انتصار الحريات الديمقراطية، خطة للقيام بثورة، لكنها منيت بالفشل. وشرعت السلطات الفرنسية على اثرها بغلق مكاتب (حزب انتصار الحريات الديمقراطية)، وشنت حملة تفتيش ضده، ارتكبت خلالها مآسي فظيعة، اعادت الى الاذهان تلك التي ارتكبها ديوان التفتيش الاسباني السيء

الميت . واستخدم البوليس الفرنسي أساليب قاسية جدا ، لانتزاع الاعترافات من المقبوض عليهم ، وكان عددهم يزيد على الالف معتقل . وقدم هؤلاء الى المحاكم . حيث صدرت على نصفهم ، احكام بالسجن تتراوح بين السجن لمدة سنتين . والسجن مدى الحياة . وحُكم على مصالي الحاج وهو رئيس حزب انتصار الحريات الديمقراطية بالنفي الى فرنسا ، وبوضعه تحت الاقامة الاجبارية .(٣٣)

ل ـ تأسيس جبهة الدفاع عن الحرية : ـ

أيقنت القوى الوطنية بضرورة توحيد صفوفها بوجه فرنسا . وهكذا تشكلت جبهة الدفاع عن الحرية من حزب انتصار الحريات الديمقراطية ، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وجمعية العلماء الجزائريين ، والاحرار المستقلين ، وغيرهم .

وكان من ابرز مطالبها ، ـ حل المجالس التمثيلية المزيفة ، واجراء انتخابات نزيهة ، وجعل اللغة العربية لغة رسمية ، واطلاق سراح كافة المعتقلين ، والافراج عن مصالي الحاج .

وفي الاجتماع الذي عقدته الجبهة في الجزائر العاصمة في آب عام ١٩٥١ ، تم الاتفاق على تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة . في حين اختلف المجتمعون على كيفية تحقيق ذلك . فأما حزب (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) فقد أعلن عن قبوله لمبدأ الاستقلال على مراحل ، بينما تمسك حزب (انتصار الحريات الديمقراطية) بمبدأ الاستقلال التام الناجز .

وجدير بالذكر ، ان الحزب الاخير كان اقرب الاحزاب الى حمل مسؤولية الثورة فعلى سبيل المثال ، كان حزب (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين) أبعد الاحزاب عن التفكير بالثورة ، وظل يتمسك حتى عقب اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى في عام ١٩٥٤ ، بسياسة الاندماج مع فرنسا . اما (جمعية العلماء الجزائريين) فهي لم تكن ـ من الناحية النظرية على الاقل ـ جمعية سياسية ، ولذلك لم تكن تمتلك القدرة على التخطيط للثورة او تنفيذها . واما حزب (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) ، فكان يعتقد في امكانية الوصول الى حل للمشكلة الجزائرية بطرق سليمة . ويرى ان طموحات الحركة الوطنية يمكن تحقيقها بصورة تدريجية ، وبأساليب ديمقراطية .

ومن ناحية اخرى ، أخذ حزب (انتصار الحريات الديمقراطية) بالتفكك . فقد خرج الشباب من صفوفه ، بعد ان رأوا ان قيادته التي كانت تروج لفكرة النضال المسلح ، لم تكن في مستوى المسؤولية . وبدأ هؤلاء منذ عام ١٩٥٣ بتأسيس تنظيم سري في فرنسا ، وفي غيرها من اقطار اوربا الغربية ، وشرعوا بجمع الاسلحة والاموال استعداداً للعمل المسلح . وفضلاً عن ذلك نشب خلاف خطير في الحزب بصدد اسلوب العمل . فكان هناك تيار يدعو الى مواصلة انتهاج الاسلوب السلمي ، أو اطالة أمده بدعوى حاجة الحزب الى مزيد من الوقت لتقوية نفسه . فيما كان هناك تيار آخر ينادي باتباع الاسلوب الثوري .

كما حدث خلاف ثانٍ داخل الحزب بصدد الموقف من رئيسه . اذ جرت عادة الحزب في البداية على ان يوافق على آراء رئيسه دون نقاش . لكنه بعد أن اتسعت قاعدة الحزب ، ودخلت فيه أوساط مثقفة تؤمن باتباع الاساليب الديمقراطية ، نشأ اتجاه يقضي بضرورة الاخذ بآراء الاغلبية بنظر الاعتبار . وقد عارض مصالي الحاج ، الاتجاه الاخير بحجة أنه يؤدي الى اضعاف الحزب ، وطالب بمنحه سلطات مطلقة . ورفضت اللجنة المركزية للحزب طلبه . وفي المؤتمر الذي عقده الحزب في بلجيكا في تموز عام ١٩٥٤ ، قاطعت اللجنة المركزية المؤتمر ، فقرر مصالي الحاج فصلها من الحزب . وردت اللجنة المركزية على ذلك ، في المؤتمر الذي عقدته في الجزائر العاصمة في آب من العام نفسه ، بفصل مصالي من الحزب ، واعلنت نفسها ممثلاً شرعياً للحزب .(٥٩)

الثورة الجزائرية :-

وأزاء تفاقم الصراع بين مصالي الحاج من جهة وبين اللجنة المركزية من جهة ثانية ، بادر التنظيم السري ، وهو الذي كان يتألف من الشباب ، الى العمل فأعلن الثورة في ١ تشرين الثاني عام ١٩٥٤ . وروي ان موعد الثورة كان في عام ١٩٥٦ ، وان تقديم موعدها حدث بتأثير ممثلي لجنة تحرير المغرب العربي التي كانت تعمل في القاهرة .(٦٠)

اتخذت قيادة الثورة في باديء الامر ، اسم لجنة الثورة للاتحاد والعمل . غير أنه بعد أن انخرطت معظم الفصائل الوطنية ، وقطاعات كبيرة من الشعب في صفوفها غدت تُعرف بأسم جبهة التحرير الوطني الجزائري . واصبحت هذه تضم اعضاء اللجنة المركزية لحزب انتصار الحريات الديمقراطية ، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وجمعية العلماء الجزائريين ، وبعض الوطنيين من المستقلين . ولم

ما هي عوامل قيام ثورة الجزائر عام ١٩٥٤

يشارك مصالي الحاج واعوانه في هذه الجبهة ، بل عمد الى تأسيس حركة مستقلة باسم (الحركة الوطنية الجزائرية) وقوبل موقفه هذا باستياء شديد .

وجدير بالذكر ، أن ثمة عوامل تظافرت على قيام ثورة عام ١٩٥٤ منها ، هزيمة فرنسا في الهند الصينية بعد حرب استغرقت ثماني سنوات ، وكلفت فرنسا الآلاف من الجنود ، ومئات المليارات من الفرنكات . فبعثت تلك الهزيمة ، الثقة في نفوس الجزائريين بامكان تحقيق انتصار مماثل . وقد انخرط كثير من الضباط والجنود الجزائريين الذين عادوا من الهند الصينية ، في صفوف الثورة ، ووضعوا خبراتهم التي اكتسبوها في الحرب في خدمة الثورة الجزائرية . كذلك كان للانتصار الذي حققته الحركة الوطنية التونسية ، عندما اكرهت فرنسا في تموز عام ١٩٥٤ ، على منح تونس حكماً ذاتياً ، دور في قيام الثورة الجزائرية . واخيراً كان لتصاعد نضال الحركة الوطنية في المغرب ، في اعقاب اقصاء فرنسا الملك المغربي عن عرشه في عام ١٩٥٣ دور في دفع الجزائريين الى الثورة .

ـ اتساع نطاق الثورة الجزائرية : ـ

كان عدد الثوار في البداية ، لا يتجاوز الف ثائر . ولم يكن تسليحهم قوياً ، وانما كان يقتصر على البنادق ، وعدد قليل من الرشاشات القديمة ، والمتفجرات المصنوعة محلياً .

استهل الثوار نشاطهم بالقيام بهجمات ضد القواعد الفرنسية في طول البلاد وعرضها . وقد استهدفوا من ذلك افهام فرنسا بجدية الثورة وشموليتها . ولفت الانظار الى الثورة على الصعيدين المحلي والدولي . وقد نجح الثوار بفضل تلك الهجمات في الاستيلاء على كميات كبيرة من الاسلحة والاعتدة . وحين انتشرت انباء الثورة ، عمت الفرحة صفوف الشعب ، واخذ ابناؤه يتبادلون القبل والتهاني ، وسارعوا الى الالتحاق بصفوف الثورة . وكانت النساء تعبر المتقاعسين عن الاسهام في الثورة ، وطلبن فسح المجال لهن للانخراط في الثورة .[٦١] ولم يمض وقت طويل ، حتى ازداد عدد الثوار وتشكل جيش التحرير الوطني ، وتأسست جبهة التحرير ، وهي التنظيم السياسي الذي كان يتولى الاشراف على قيادة الجيش .

لعل اهم ما يقف وراء التجاوب الكبير الذي لقيته الثورة من الشعب ، المعاناة المريرة التي كان يعانيها على ايدي المستعمرين الفرنسيين سواء المستوطنون منهم في الجزائر ، او رجال الادارة فيها . فمع ان المستوطنين لم يكونوا يشكلون سوى $\frac{1}{8}$ مجموع السكان ، غير انهم تمتعوا لوحدهم بالعديد من الامتيازات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية . وكانوا يستأثرون بثلثي الاراضي الزراعية ، ويسيطرون على المؤسسات المالية والصناعية والخدمية . كما كانوا يغتنمون كل فرصة لاستفزاز مشاعر الجزائريين . وكمثال على ذلك ، الاحتفالات الصاخبة التي اقاموها في الجزائر في عام ١٩٣٠ ، بمناسبة مرور قرن على الاحتلال الفرنسي للجزائر . وقد رأى الشعب في هذه الاحتفالات اهانة لكرامته الوطنية ، سيما وقد رافقتها حملات تشويه استهدفت تاريخ الجزائر وماضيها . مما عجّل باندلاع الثورة مدة عشرين سنة على الاقل .(٢) وقد اصر المستوطنون الفرنسيون حتى قبيل حصول الجزائر على استقلالها ، على ترديد شعار (الجزائر فرنسية) .

اما بالنسبة للسلطات الفرنسية في الجزائر ، فلم تكن تعني ، طيلة فترة احتلالها التي زادت على القرن وربع القرن ، بتحسين اوضاع الجزائر . وهكذا ظلت الجزائر تعاني من تخلف شديد في شتى الاصعدة .

ففي الميدان الاقتصادي ، لم يكن في وسع الزراعة ان تسد احتياجات السكان من المحاصيل الزراعية ، نظراً لاعتمادها على اساليب بدائية . وقد انعكس هذا على المستوى المعاشي للمواطن الجزائري . فكان مستواه ـ حسب الاحصائيات الفرنسية الرسمية ـ ادنى بعشرة امثال من المستوى المعاشي للمواطن الفرنسي . وظل سبعة ملايين جزائري يعيشون على حافة المجاعة ، بل كانت اعداد كبيرة منهم تموت جوعاً . وبحسب التقرير الذي اعدته منظمة الزراعة والتغذية الدولية التابعة للامم المتحدة ، هبط عدد السعرات الحرارية من ١٥٢٠ سعرة ، وهي ثلثا الحد الادنى الضروري للحياة ، في عام ١٩٣٩ ، الى ١٤٤٣ سعرة في عام ١٩٤٨ .(٣)

اما على الصعيد الثقافي ، فيكفي ان نشير الى ان المعاهد الدينية في الجزائر كانت في عام ١٨٣٠ تؤمن التعليم الاولى لما يقارب الاربعين في المائة من ابناء الجزائر . في حين ان المدارس الفرنسية الحديثة ، في الوقت الذي كانت تستوعب فيه معظم ابناء الفرنسيين ، لم تكن تستقبل سوى خمسة عشر في المائة من ابناء الجزائريين .

وعلى الصعيد الصحي ، يكفي أن ندلل على تدهور الحالة الصحية في الجزائر بنسبة المصابين بمرض السل من الجزائريين التي بلغت واحد الى عشرين . وكان

هناك طبيب واحد لكل ستة الاف مواطن . كما ان نسبة الوفيات بين الاطفال اثناء الولادة في الجزائر كانت اعلى نسبة للوفيات في العالم . (٦٤)

وفي عام ١٩٥٤ ، رُصِدَ من حصة الجزائر في الميزانية الفرنسية العامة مبلغ (٤٢) مليار فرنك كمساعدات للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر البالغ عددهم (٢١) الف ، في حين لم يخصص سوى مبلغ (٨) ملايين فرنك فقط ، كمساعدات للجمعيات الفلاحية الجزائرية التي كانت تضم مليون وخمسمائة الف فلاح . (٦٥)

ـ برنامج جبهة التحرير الجزائرية : ـ

كان للبرنامج الذي تبنته جبهة التحرير الجزائرية ، دور في إلتفاف الشعب حولها . وقد تضمن البرنامج عدة نقاط منها :

١ ـ العمل على اقامة دولة جزائرية ذات سيادة ، ونظام ديمقراطي اشتراكي ، وتكفل جميع الحقوق الاساسية للمواطنين دون تمييز .
٢ ـ تطهير الحركة الوطنية من الانتهازيين ، ومن الاتجاهات الاصلاحية .
٣ ـ عرض القضية الجزائرية على المحافل الدولية ، والعمل من اجل وحدة اقطار المغرب العربي .
٤ ـ تمتين آواصر التعاون مع الدول التي تساند القضية الجزائرية .

وقد تضمن البرنامج ايضاً ، استعداد الجزائر للدخول في مفاوضات مع فرنسا ، كتعبير عن رغبتها في حقن الدماء .

نجحت الثورة الجزائرية في كسب الفلاحين الى جانبها ، فكانت تستولي على اراضي كبار الملاكين في المناطق التي تحررها ، ومن ثم تعمد الى توزيعها على الفلاحين بصورة مؤقتة ، وتمدهم بما يلزمهم من الماشية والالات التي كانت تصادرها من الملاكين . وتطالب الفلاحين لقاء ذلك بنصف الحاصل الزراعي ، وقد ضمنت بهذه الطريقة سد احتياجات جيش التحرير من المؤونة والغذاء . (٦٦)

ووفقت الثورة كذلك في جذب العمال الى صفها ، عندما اسست في عام ١٩٥٦ ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وقد انضم هذا الى اتحاد نقابات العمال العرب .

وفي الوقت ذاته ، كان العمال الجزائريون في فرنسا ينتظمون في الجمعية العامة للعمال الجزائريين ، التي كانت ترتبط بصورة وثيقة بالتنظيم الفرنسي لجبهة التحرير الجزائرية .

ـ انتصارات قوات الثورة الجزائرية : ـ

احرزت قوات الثورة الجزائرية انتصارات عديدة على القوات الفرنسية . فقد افاد البيان الذي اصدرته جبهة التحرير الجزائرية ، بعد مرور تسعة اشهر فقط على اندلاع الثورة ، قتل وجرح واسر اكثر من (٢٥٠٠) ضابط وجندي فرنسي ، وتدمير مايزيد على (٣٠٠) عجلة ، واسقاط حوالي (٢٠) طائرة ، فضلاً عن الاستيلاء على كميات كبيرة من الاسلحة والاعتدة .

وكانت السلطات الفرنسية في باديء الامر ، تحاول التقليل من شأن الثورة ، فكانت تنعت عملياتها بانها مجرد اضطرابات محلية ، ثم اخذت تصفها بالتمرد والعصيان ، واضطرت في النهاية الى الاعتراف بها كثورة شاملة .

وواجه الثوار مشكلة ايجاد قواعد حصينة لهم ، فاختاروا جبال الاوراس ، ولقوا من سكانها تعاوناً تاماً . ولا أدلّ على هذا التعاون من ان الفرنسيين ، حينما دعوا سكان الاوراس الى اخلائها في مطلع عام ١٩٥٥ ، تمهيداً لقصف مواقع للثوار من الجو ، لم تستجب لاوامرها سوى (٢٨٠) عائلة ، كان معظمها يتألف من الشيوخ والنساء .

مواجهة السلطات الفرنسية للثورة : ـ

اعلنت السلطات الفرنسية حالة الطوارىء في الجزائر في نيسان عام ١٩٥٥ . وخُولِّتْ السلطات الادارية بموجبها صلاحيات واسعة ، شملت فرض الاقامة الاجبارية على المواطنين ، وفرض قيود على تنقلاتهم ، ومنع عقد الاجتماعات العامة ، ووضع الرقابة على المحلات العامة ، وابعاد المشتبه فيهم عن الجزائر دون محاكمة . وانشاء محاكم عسكرية بدلاً من المحاكم المدنية الجنائية . وكان من المفروض ان تستمر حالة الطوارىء لمدة (٦) اشهر فقط ، لكنها استمرت فترة طويلة جداً . بل اصدرت السلطات الفرنسية قوانين اخرى اشد تعسفاً . وخولت الحكومة الفرنسية ،

بموجب قانون اصدرته في آذار عام ١٩٥٦ ، المقيم الفرنسي العام ، صلاحيات استثنائية مثل حق حل الجمعيات ، وتعطيل الصحف ، ومصادرة الممتلكات .(٦٧)

وهكذا سادت الجزائر موجة من الارهاب الشديد ، فكانت الدوريات العسكرية والدبابات تجوب الشوارع باستمرار ، وكانت عمليات تفتيش المنازل تجري بشكل متواصل . فيما كانت عشرات من الطائرات العمودية ، ومئات من الطائرات المقاتلة والاستطلاعية تحلق في اجواء الجزائر بحثاً عن الثوار .

وبلغ عدد السجناء الذين حكم عليهم بالاعدام في عام ١٩٥٦ ، حوالي (١٥٠) محكوماً . اضافة الى اربعة الاف سجين ، تراوحت مدة محكومياتهم بين السجن لمدة سنتين ، وبين السجن المؤبد . فيما كان ثلاثة الاف معتقل في انتظار محاكمتهم . كما وصل عدد المعتقلات في العام نفسه الى (١٩) . معتقلاً ، ضمت نحو عشرة الاف معتقل . فيما توارى اعداد من الثوار عن الانظار ، ولجأ آخرون الى الهجرة الى خارج الجزائر .(٦٨)

وانتشرت حوادث الاختطاف في الجزائر . ففي الجزائر العاصمة وحدها ، وقع ما لايقل عن ثلاثة الاف حادث اختطاف خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٥٧ . وكان يتولى تلك الحوادث افراد الجيش او الشرطة الفرنسية . وقد انقطعت اخبار المختطفين نهائيا ، ولم يعثر على اي اثر لهم عقب اختطافهم . وشاعت عمليات تعذيب الثوار ، وتعددت اساليبه ، فمن كي بالكهرباء لمواضع حساسة من الجسم ، الى اجبار السجين على شرب كمية كبيرة من الماء بواسطة انبوب من المطاط يوضع في فمه ، الى تغطيس في الماء البارد ، والتعليق في الهواء .

وفي اواخر عام ١٩٥٨ ، سجلت حوادث الاغتيال والاعدامات ارقاماً قياسية . وكانت الوسيلة الاكثر شيوعاً لتنفيذ تلك الحوادث هي اقتياد الضحايا الى الاحراش بحجة القيام ببعض اعمال السخرة ، ثم اطلاق النار عليهم من الخلف . وقد درجت السلطات الفرنسية على اصدار بيانات حول مقتل عدد من المواطنين بحجة محاولتهم الفرار ورفضهم القيام باعمال السخرة . وقد ذهب ضحية تلك الحوادث ، اناس كثيرون حتى من غير المشتبه في قيامهم بنشاطات ضد السلطات الفرنسية ومن غير الرهائن .(٦٩)

لم تفت كل تلك الاجراءات من عضد الثورة ، بل على العكس من ذلك فقد اتسع نطاق الثورة ، وأقيمت قواعد جديدة لجيش التحرير في اقليم قسنطينة لتخفيف الضغط عن قواعد الثوار في منطقة جبال الاوراس ، والتي كانت تتعرض الى بطش شديد ، أستخدمت فيه الطائرات ، والمدفعية الجبلية ، وقنابل النابالم .

ومد الثوار نطاق هجماتهم بحيث شملت المستوطنين الفرنسيين ، ومصالحهم في الجزائر . وخولت القوات الفرنسية هولاء صلاحية الرد بالمثل على هذه الهجمات . فقاموا باعمال انتقامية ضد الجزائريين لم ينج حتى الاطفال منها . بل ان الثوار نقلوا نشاطهم الى فرنسا نفسها . فتولوا تصفية الخونة الذين اصدرت محاكم الثورة احكاماً باعدامهم .(٣٠)

وبمرور الوقت ، ازدادت قوة جيش التحرير الجزائري ، الى حد أنه اصبح في وسعه منازلة الجيش الفرنسي وجهاً لوجه . لا سيما بعد ان التحقت اعداد كبيرة من الجنود الجزائريين ، الذين كانوا يعملون في الجيش الفرنسي ، بصفوف جيش التحرير الجزائري .

وتجاه تعاظم الثورة ، اضطرت فرنسا الى ان تجند ضدها قوات ضخمة قدرت بحوالي نصف مليون رجل ، اضافة الى تشكيلها عدة فرق من المليشيا من بين المستوطنين الفرنسيين في الجزائر ، ناهز عدد رجالها مائة ألف رجل . لجأت القوات الفرنسية الى ابتكار أساليب جديدة ضد الثوار بل ضد الناس العزل ايضاً . وكمثل على ذلك الاسلوب الذي عرف بـ (التربيعة) . اذ يحدد مربع من الارض التي تقع تحت سيطرة الثوار ، فيطوقه الجنود ، وتنصب المدافع حوله ، وتسدد اليه بطاريات السفن الحربية ، اذا كان المربع قريباً من البحر . ثم تنقض عليه في وقت واحد القوات البرية والبحرية والجوية ، فتحصد سكانه ، ولا تنتهي من ذلك الا بعد أن تحيله ركاماً من الحجارة . وقد وصل عدد ضحايا هذا الاسلوب من المدنيين فقط حتى تموز عام ١٩٥٦ ، الى مائة وثلاثين الف رجل .(٣١)

وبدهي ان يقاطع الشعب العربي في الجزائر أبان الثورة ، الادارة الفرنسية . فلم يكن للجزائريين بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ اي ممثلين لهم في البرلمان الفرنسي . وكان المستوطنون الفرنسيون وحدهم الذين يمثلون فيه . كما قاطع الشعب انتخابات المجالس البلدية التي جرت في الجزائر في نيسان عام ١٩٥٩ ، استجابةً لنداء من جبهة التحرير الوطني الجزائرية .(٣٢)

اخذ ساعد الثورة الجزائرية يشتد باستمرار ، وغدا الثوار يستخدمون اسلحة حديثة ، كالهاونات والمدافع الرشاشة ، وقل اعتمادهم على البنادق وبدأوا يلحقون بالقوات الفرنسية خسائر فادحة . فقد تكبد الاخيرون في غضون اربعة ايام فقط من عام ١٩٥٨ ، (٨٢) قتيلاً ، وحوالي مائة جريح ، وهي خسائر تفوق تلك التي لحقت بالفرنسيين طيلة شتاء عام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ .

وبالاضافة الى الخسائر البشرية التي لحقت بفرنسا جراء الثورة ، عانت من تدهور شديد في اقتصادها . وقد قدرت اللجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة ، نفقات فرنسا ابان الثورة الجزائرية بـ (٧٧٠) مليار فرنك سنوياً . زيادة على ما كانت تخسره جراء زجها بالكثير من ابنائها لمقاومة الثورة . في وقت كانت تعاني فيه من نقص شديد في الايدي العاملة ، لدرجة انها استقدمت خمسين ألف ايطالي في عام ١٩٥٦ ، لسد هذا النقص .(٧٣) وفوق كل ذلك تسببت الثورة في خلق متاعب داخلية وخارجية لفرنسا .(٧٤)

موقف الرأي العام العربي والدولي من الثورة الجزائرية :ـ

جذبت الثورة الجزائرية اهتمام الرأي العام العربي والدولي ، ونالت تأييداً قوياً منهما . فبالاضافة الى الدعم الذي كانت تلقاه من الاقطار العربية ، ومن جامعة الدول العربية ، حظيت بمساندة عدد كبير من المنظمات الدولية ، ومن بينها مؤتمر دول عدم الانحياز الذي انعقد في باندونج باندنوسيا في عام ١٩٥٥ . كما اصدرت الامم المتحدة خلال دورة انعقادها في تشرين الاول من العام نفسه ، قراراً يقضي بالتعامل مع القضية الجزائرية بوصفها مسألة دولية ، وليست مسألة فرنسية بحتة ـ حسبما تزعمه فرنسا .(٧٥) بل ان الثورة الجزائرية نالت تأييداً من قبل بعض الاوساط الفرنسية التقدمية .

بذلت الحكومة الفرنسية عدة محاولات بهدف الالتفاف على الثورة الجزائرية . فبعد فترة وجيزة من نشوب الثورة ، وعدت الحكومة الفرنسية الجزائريين بأنها ستراعي تطبيق نظام عام ١٩٤٧ بكل دقة . ولم يلق هذا الوعد أية استجابة من الشعب ، مما اضطر الحكومة الفرنسية الى ان تصرف نظرها عنه بصورة نهائية . وأصدرت الحكومة الفرنسية في مستهل عام ١٩٥٦ ، قراراً يقضي باستثناء الجزائر من عضوية الجمعية الوطنية الفرنسية ، وعد القرار بمثابة اول مكسب تحرزه الثورة .

حادثة اختطاف وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري : ـ

تظاهر غي موليه الذي وصل الى حكم فرنسا في عام ١٩٥٦ ، برغبته في الدخول في مفاوضات مع قادة الثورة الجزائرية . واستجاب الاخيرون لذلك . ثم ما لبثت المفاوضات ان قطعت ، في اعقاب حادثة اختطاف وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري الى المفاوضات .

اما عن تفصيلات حادثة الاختطاف فهي أن غي موليه عارض الدخول في مفاوضات مباشرة مع جبهة التحرير الوطني الجزائري بحجة انها تتعارض مع كرامة فرنسا . بل كلف أحد أفراد الاسرة المالكة في المغرب وهو ولي العهد الحسن ، بأن يتولى المفاوضات بالنيابة عن فرنسا مع القادة الجزائريين . ووافق الاخيرون على ذلك فغادروا القاهرة ـ التي كانوا يتخذون منها مقراً لهم ـ الى الرباط . واجروا محادثات مع الملك المغربي محمد الخامس . واتفق الفريقان الجزائري والمغربي على مبدأ المحادثات الرباعية التي كان من المقرر لها ان تضم ممثلين عن كل من الجزائر ، والمغرب ، وتونس ، وفرنسا . كما اتفقا على السفر الى تونس ، لمتابعة المحادثات مع بورقيبة . وكان من المزمع ان يستقل الفريقان طائرة واحدة ، لكنه تقرر في اللحظة الاخيرة ان يستقل كل فريق طائرة خاصة . ولدى مرور الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائري في الاجواء الجزائرية في طريقها الى تونس ، اعترضتها الطائرات الفرنسية واجبرتها على الهبوط في مطار الجزائر ، وأعتقل الوفد الجزائري .

اثارت حادثة الاختطاف اشمئزازاً شديداً في الاوساط العربية والدولية . واندلعت تظاهرات احتجاجية ضد فرنسا في معظم اقطار الوطن العربي . واشتهرت على اثر الحادثة اسماء المختطفين في سائر ارجاء الوطن العربي بوصفهم أبطالاً . لم تثبط حادثة اختطاف اعضاء الوفد الجزائري من همة الثورة الجزائرية ، بل زادتها ايماناً بقضيتها . فأخذت تكيل ضربات شديدة ضد الفرنسيين . وجندت فرقاً جديدة لقتالهم ، كما فتحت جبهات جديدة ضدهم .(٦)

وفي مطلع عام ١٩٥٧ طرح غي موليه مشروعاً جديداً يقضي باجراء مفاوضات بين الجزائر وفرنسا . وقد قبلت جبهة التحرير الوطني الجزائري ذلك ، لكن غي موليه رفض الدخول في مفاوضات معها بحجة انها ليست الممثل الشرعي للشعب الجزائري . واقترح اجراء انتخابات تحت اشراف دولي ، لانتخاب ممثلين عن